المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

06/01/2013

الصبار: درب النهوض بحقوق الطفولة بالمغرب مازال طويلا

1-2

محمد حجيوي

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن تدني مجموعة من المؤشرات المقترنة بوضع الطفولة المغربية، في جوانبها المتعلقة بالحماية والوقاية، تسائل واضعي السياسات العمومية وكل الفاعلين والمتدخلين من أجل فرض احترام حقوق الطفل ومصلحته الفضلى.

وأفاد محمد الصبار الذي كان يتحدث في افتتاح يوم دراسي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحركة الطفولة الشعبية، حول «العنف ضد الأطفال»، أول أمس الخميس بالرباط، أنه على الرغم من الأهمية التي يوليها المغرب لقضايا طفولته، إلا أن واقع هذه الطفولة يطرح العديد من التحديات والمجهودات التي يتعين القيام بها، من أجل الارتقاء فعليا إلى مستوى مبادئ حقوق الطفل ومصلحته الفضلى، مشدد في هذا السياق،على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مكونات المقاربة الحقوقية لقضايا الطفولة في شموليتها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأورد محمد الصبار في معرض حديثه، مجموعة من المبادرات التي قام بها المجلس والرامية إلى تحقيق الرعاية للطفولة المغربية وحمايتها من كل أنواع الاستغلال والعنف، كقيامه بزيارات ميدانية لمراكز حماية الطفولة وفقا لما تنص عليه المادة 11 من الظهير المحدث للمجلس، وكذا تنظيم المجالس الوطنية للأسرة والطفولة في شهر يناير من العام المنصرم.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن موضوع «العنف ضد الأطفال» يندرج في صلب اختصاصات المجلس كمؤسسة وطنية مختصة في حماية حقوق الانسان والنهوض بها وكذا من منطلق دور التنشئة الاجتماعية.

أنظر ص 2

الصبار: درب النهوض بحقوق الطفولة بالمغرب ما زال طويلا

محمد حجيوي

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن تدني مجموعة من المؤشرات المقترنة بوضع الطفولة المغربية، في جوانبها المتعلقة بالحماية والوقاية، تسائل واضعي السياسات العمومية وكل الفاعلين والمتدخلين من أجل فرض احترام حقوق الطفل ومصلحته الفضلى.

وأفاد محمد الصبار الذي كان يتحدث في افتتاح يوم دراسي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان وحركة الطفولة الشعبية، حول «العنف ضد الأطفال»، أول أمس الخميس بالرباط، أنه على الرغم من الأهمية التي يوليها المغرب لقضايا طفولته، إلا أن واقع هذه الطفولة يطرح العديد من التحديات والمجهودات التي يتعين القيام بها، من أجل الارتقاء فعليا إلى مستوى مبادئ حقوق الطفل ومصلحته الفضلى، مشدد في هذا السياق،على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مكونات المقاربة الحقوقية لقضايا الطفولة في شموليتها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأورد محمد الصبار في معرض حديثه، مجموعة من المبادرات التي قام بها المجلس والرامية إلى تحقيق الرعاية للطفولة المغربية وحمايتها من كل أنواع الاستغلال والعنف، كقيامه بزيارات ميدانية لمراكز حماية الطفولة وفقا لما تنص عليه المادة 11 من الظهير المحدث للمجلس، وكذا تنظيم المجالس الوطنيّة للأسرة والطفولة في شهر يناير من العام المنصرم.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن موضوع «العنف ضد الأطفال» يندرج في صلب اختصاصات المجلس كمؤسسة وطنية مختصة في حماية حقوق الانسان والنهوض بها وكذا من منطلق دور التنشئة الاجتماعية، مشيرا إلى أن هذا اللقاء الدراسي يشكل مناسبة للتفكير الجماعي في الوسائل والطرق الملائمة لترقية حقوق الطفل في المغرب ولمواجهة ظاهرة العنف اتجاه الاطفال ،سعيا نحو تحقيق المصلحة الفضلى للطفل بمقاربة تستند على ما تنص عليه الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان عامة

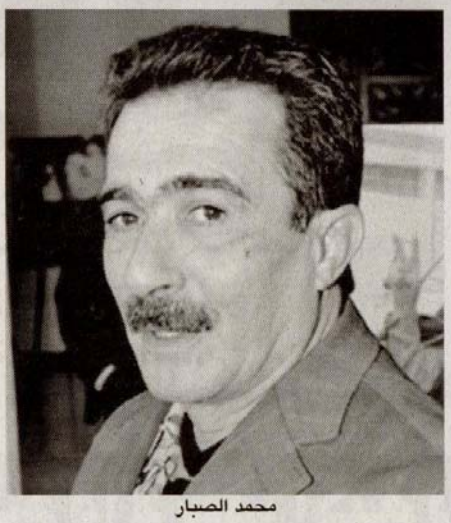

محمد الصبار

،وبالطفل بصفة خاصة ،ولاسيما اتفاقية حقوق الطفل ،التي شكلت أحد مرتكزات المبادئ التي اعتمدتها مدونة الإسرة في الكثير من مقتضياتها ،التي تهم الطفولة ،علاوة على مختلف النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة بالطفل مباشرة أو بشكل غير مباشر.

ولمواجهة ظاهرة العنف ضد الأطفال، دعا الكاتبُ العام لحركة الطفولة الشعبيّة عبد الإله حسنين، إلى اعتماد مقاربة تربوية في تحسيس المجتمع بآثار العنف ضد الطفولة، مع التشديد على أن الأخير ليس بالضرورة اعتداءً جسديا، بل يشمل صورَ أخرى من قبيل الإساءة اللفظية والرمزية، وهو ما يتوجبُ على المجتمع المدني حسبَ دعوته، أنْ يتصدّى لهُ عبرَ تعزيز آليات المراقبة.

وأكدَ عبد الإله حسنين، على أن الهدف من المبادرة التي أطلقتها حركة الطفولة الشعبية، هو المرور إلى مرحلة المناهضة وتعبئة كافة الطاقات من أجل إصدار القانون المتعلق بتجريم العنف ضد الأطفال، خاصة وأن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي صادق عليها المغرب، تنص في مختلف فصولها على حماية الأطفال ومناهضة العنف ضدهم.

وقد تضمن برنامج اليوم الدراسي الذي حضره مجموعة من الفاعلين المدنيين والمؤسساتيين، مجموعة من المحاور ذات الصلة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبالتنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى القوانين المغربية المؤطرة لمحاربة العنف ضد الأطفال و مجالات ملاءمة القوانين المغربية ذات الصلة مع التزامات المغرب الدولية».

كما تم تقديم دراسة منجزة من قبل الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال، والتي كشفت عن أرقام صادمة تبرز مدى تفشي هذه الظاهرة واستفحالها، حيث أكدت الدراسة على أنّ قرابة 53.000 طفل تتراوحُ أعمارهم بين المولد والسابعة عشرة قتلوا سنة 2002، حسبَ ما أكدته منظمة الصحة العالميّة، كما أشارت الدّراسة ذاتها إلى أنّ 21% من النساء في بعض الدول تعرّضن لإيذاء جنسيّ قبل بلوغهن 15 عاماً.

ويهدف هذا اللقاء إلى إثارة الانتباه إلى الاتساع المتزايد للعنف ضد الأطفال وانعكاساته السلبية على الطفل وعلى المجتمع، وكذا إلى إغناء النقاش حول دور كل من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مناهضة العنف ضد الأطفال، وإبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، والوقاية من العنف الموجه ضد الأطفال ومواجهة مظاهره وآثاره.

كما يسعى إلى المساهمة في إعمال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان خاصة منها في محوريها الخاصين بالتربية والتحسيس بالإضافة إلى وضع أسس عمل مشترك مستمر في مجال حقوق الطفل.

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

الصبار ينتقد طريقة معالجة العنف ضد الأطفال

دعا إلى مقاربة حقوقية لتحقيق المصلحة الفضلى للأطفال

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه رغم مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل وعلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، وعلى آليات أخرى ذات الصلة، إلا أن تدني العديد من المؤشرات ذات الصلة بالوقاية والحماية يسائل واضعي السياسات العمومية ومجموع المتدخلين والفاعلين في الميدان.

وأوضح محمد الصبار، أول أمس الخميس بالرباط، في افتتاح ندوة نظمها المجلس وحركة الطفولة الشعبية حول العنف ضد الاطفال بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين بقضية الطفل من ممثلي القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني وأساتذة باحثين وبرلمانيين، أن هذا الوضع يطرح تحديات القيام بمجهودات كبيرة للارتقاء فعليا إلى مستوى مبادئ حقوق الطفل ومصلحته الفضلى، وذلك أخذا بالاعتبار مكونات المقاربة الحقوقية لقضايا الطفولة في شموليتها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وشدد على أهمية هذا اللقاء الذي يسعى إلى معالجة العنف الموجه ضد الاطفال من خلال مقاربة حقوقية اعتبارا لاختصاصات المجلس الوطني لحقوق الانسان كمؤسسة وطنية مختصة في حماية حقوق الانسان والنهوض بها، وكذا من منطلق دور التنشئة الاجتماعية، اعتبارا لمجالات اشتغال واهتمام شريك المجلس "حركة الطفولة الشعبية" وغيرها من منظمات المجتمع المدني. واعتبر الصبار، أن هذا اللقاء يمثل مناسبة للتفكير سويا في الوسائل والطرق الملائمة لترقية حقوق الطفل في المغرب ولمواجهة ظاهرة العنف اتجاه الاطفال، سعيا نحو تحقيق المصلحة الفضلى للطفل بمقاربة تستند على ما تنص عليه الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان عامة، وبالطفل بصفة خاصة، ولاسيما اتفاقية حقوق الطفل، التي شكلت أحد مرتكزات المبادئ التي اعتمدتها مدونة الاسرة في الكثير من مقتضياتها، التي تهم الطفولة، علاوة على مختلف النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة بالطفل مباشرة أو بشكل غير مباشر.

من جانبه أكد عبد الإله حسنين الكاتب العام لحركة الطفولة الشعبية، أن اختيار الجمعية لموضوع "مناهضة العنف ضد الاطفال" موضوعا لبرنامج عملها برسم 2013، له مبررات تتصل في جزء كبير منها بما تكون لديها من قناعات راسخة بكون درجة العنف ضد الاطفال، بلغت مستويات مهولة في الاساءة لصورة الاطفال داخل المجتمع من جهة، وإسهاما منها في إعمال اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب والبرتوكولات الملحقة بها من جهة أخرى. وأضاف أن من المبررات الاخرى لاختيار هذا الموضوع، المسؤولية الواقعة على عاتق الجمعية، كمنظمة تربوية من منظمات المجتمع المدني، والمتمثلة في مواجهة هذه الظاهرة من خلال المقاربة التربوية لإبراز ما للعنف من آثار سلبية ضد الناشئة، وتمكين أطر الجمعية من الادوات المعرفية لتحسيس المجتمع بضرورة احترام حقوق الطفل وصيانة كرامته، وبالتالي تصحيح الصورة النمطية والسلبية التي تجيز العنف، من خلال تأسيس ثقافة مناهضة له، والمساعدة على تحضير آليات للتحسيس بخطورة الموضوع ومصاحبة الضحايا.

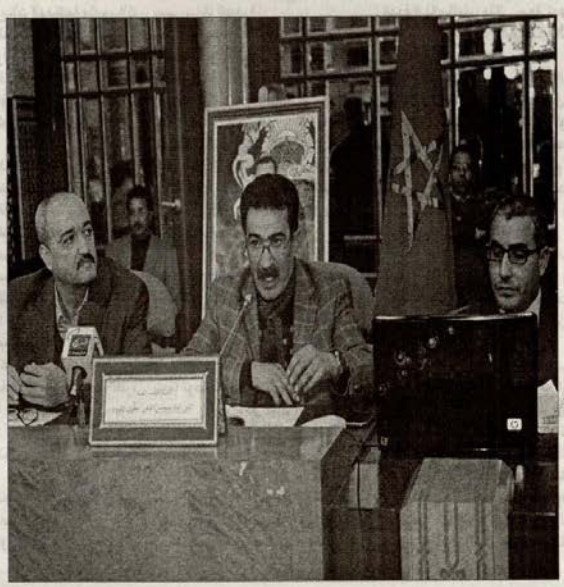

يذكر أن هذه الندوة تروم، إثارة الانتباه إلى تفاقم ظاهرة العنف الموجه ضد الطفل، وكذا إغناء النقاش حول دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في المحاربة والوقاية من العنف ضد الأطفال، كما تتوخى المساهمة في تنفيذ أرضية المواطنة من أجل إشعاع ثقافة حقوق الإنسان، ولاسيما ما يهم جوانبها المتعلقة بالتربية والتوعية فضلا عن إرساء أسس عمل مشترك ومستمر في الزمن في مجال حقوق الطفل، وبعد ذلك القيت عروض تركزت حول محورين أساسيين وهما الجانب المتعلق بالاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف الموجه ضد الاطفال والجانب التربوي عبر إعمال المقاربات التربوية للوقاية من العنف ضد الاطفال والتنشئة الاجتماعية ودور المؤسسات التربوية في مجال إشعاع ثقافة محاربة العنف.

الصبار..تدني مؤشرات حماية الأطفال من العنف تسائل واضعي السياسات العمومية ومختلف المتدخلين في الميدان

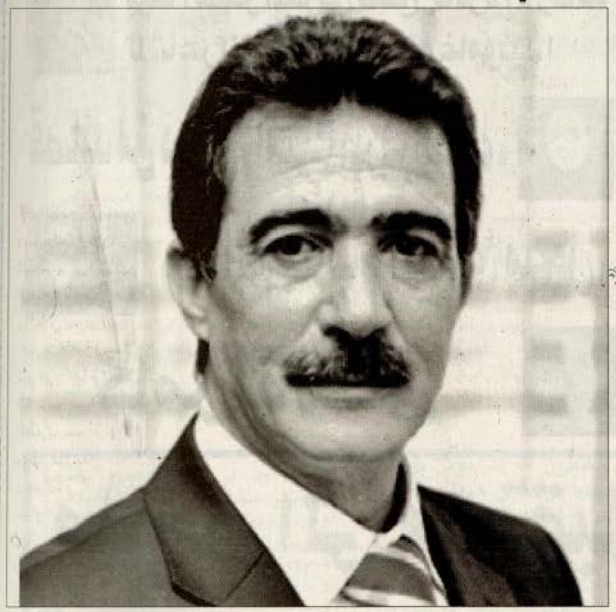

أكد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه رغم مصادقة المغرب على اتفاقية حقوق الطفل وعلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها وعلى آليات أخرى ذات الصلة إلا أن تدني العديد من المؤشرات ذات الصلة بالوقاية والحماية يسائل واضعي السياسات العمومية ومجموع المتدخلين والفاعلين في الميدان.

وأوضح محمد الصبار يوم الخميس بالرباط في افتتاح ندوة نظمها المجلس وحركة الطفولة الشعبية حول العنف ضد الأطفال بمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين بقضية الطفل من ممثلي القطاعات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني وأساتذة باحثين وبرلمانيين أن هذا الوضع يطرح تحديات القيام بمجهودات كبيرة للارتقاء فعليا إلى مستوى مبادئ حقوق الطفل ومصلحته الفضلى وذلك أخذا بالاعتبار مكونات المقاربة الحقوقية لقضايا الطفولة في شموليتها بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وشدد على أهمية هذا اللقاء الذي يسعى إلى معالجة العنف الموجه ضد الأطفال من خلال مقاربة حقوقية اعتبارا لاختصاصات المجلس الوطني لحقوق الانسان كمؤسسة وطنية مختصة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا من منطلق دور التنشئة الاجتماعية اعتبارا لمجالات اشتغال واهتمام شريك المجلس «حركة الطفولة الشعبية» وغيرها من منظمات المجتمع المدني. واعتبر الصبار أن هذا اللقاء يمثل مناسبة للتفكير سويا في الوسائل والطرق الملائمة لترقية حقوق الطفل في المغرب ولمواجهة ظاهرة العنف اتجاه الأطفال سعيا نحو تحقيق المصلحة الفضلى للطفل بمقاربة تستند على ما تنص عليه الآليات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان عامة وبالطفل بصفة خاصة ولاسيما اتفاقية حقوق الطفل التي شكلت أحد مرتكزات المبادئ التي اعتمدتها مدونة الاسرة في الكثير من مقتضياتها التي تهم الطفولة علاوة على مختلف النصوص القانونية الوطنية ذات الصلة بالطفل مباشرة أو بشكل غير مباشر. ومن جانبه أكد عبد الإله حسنين الكاتب العام لحركة الطفولة الشعبية أن اختيار الجمعية لموضوع «مناهضة العنف ضد الأطفال» موضوعا لبرنامج عملها برسم 2013 له مبررات تتصل في جزء كبير منها بما تكون لديها من قناعات راسخة بكون درجة العنف ضد الأطفال بلغت مستويات مهولة في الإساءة لصورة الأطفال داخل المجتمع من جهة وإسهاما منها في إعمال اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب والبرتوكولات الملحقة بها من جهة أخرى. وأضاف أن من المبررات الأخرى لاختيار هذا الموضوع المسؤولية الواقعة على عاتق الجمعية كمنظمة تربوية من منظمات المجتمع المدني والمتمثلة في مواجهة هذه الظاهرة من خلال المقاربة التربوية لابراز ما للعنف من آثار سلبية ضد الناشئة. وتمكين أطر الجمعية من الأدوات المعرفية لتحسيس المجتمع بضرورة احترام حقوق الطفل وصيانة كرامته وبالتالي تصحيح الصورة النمطية والسلبية التي تجيز العنف من خلال تأسيس ثقافة مناهضة له والمساعدة على تحضير آليات للتحسيس بخطورة الموضوع ومصاحبة الضحايا. يذكر أن هذه الندوة تروم إثارة الانتباه إلى تفاقم ظاهرة العنف الموجه ضد الطفل وكذا إغناء النقاش حول دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في المحاربة والوقاية من العنف ضد الاطفال كما تتوخى المساهمة في تنفيذ أرضية المواطنة من أجل إشعاع ثقافة حقوق الانسان ولاسيما ما يهم جوانبها المتعلقة بالتربية والتوعية فضلا عن إرساء أسس عمل مشترك ومستمر في الزمن في مجال حقوق الطفل. وبعد ذلك القيت عروض تركزت حول محورين أساسيين وهما الجانب المتعلق بالاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ذات الصلة بالعنف الموجه ضد الأطفال والجانب التربوي عبر إعمال المقاربات التربوية للوقاية من العنف ضد الأطفال والتنشئة الاجتماعية ودور المؤسسات التربوية في مجال إشعاع ثقافة محاربة العنف.